

دولة الكويت  
الهيئة العامة للبيئة



التقرير الوطني لدولة الكويت عن تنفيذ  
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر  
والمقدم لمؤتمر الأطراف الرابع  
سبتمبر - 2000 م

**KUWAIT NATIONAL REPORT ON THE IMPLEMENTATION OF THE  
UNITED NATIONS CONVENTION TO COMBAT DESERTIFICATION  
(UNCCD ) PRESENTED TO THE FOURTH CONFERENCE OF THE  
PARTIES  
SEPTEMBER - 2000**

الكويت - أبريل 2000  
Kuwait, April 2000

ملخص التقرير الوطني لدولة الكويت عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة  
التصحر والمقدم لمؤتمر الأطراف الرابع 2000م

تقع دولة الكويت ضمن الحزام الصحراوي الجاف لغرب القارات حيث تتميز بيئتها بحساسية فائقة نتيجة للتوازن الهش بين عناصرها الطبيعية المختلفة من مناخ ومياه وتربة وغطاء نباتي وكائنات حية أخرى ونتيجة لبعض النشاطات البشرية والتطرف في عناصر المناخ فقد تعرضت بعض المواقع في البيئة الصحراوية بدولة الكويت إلى التصحر... أما الجفاف فهو ظاهرة يتكرر حدوثها من وقت إلى آخر ونتيجة لهاتين الظاهرتين فقد حدث تدهور في الغطاء النباتي الطبيعي وانجراف التربة وفقدانها لقدرتها الإنتاجية وزحف الرمال على المنشآت الاقتصادية والتجمعات السكانية وحدث العواصف الترابية.

وللتصدي لهذه المشاكل البيئية فقد اعتبرت حكومة دولة الكويت حماية البيئة من أبرز القضايا التي توليها اهتماما خاصا حيث نفذت منذ ثلاثة عقود العديد من الأنشطة الخاصة بالمحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة وتنميتها مع التركيز على تنمية المواقع المتدهورة بيئيا والمحافظة على التنوع البيولوجي ودعم وتشجيع التنمية الزراعية ( بشقيها النباتي والحيواني) والبحوث والدراسات وبرامج التوعية وبناء القدرات .. وقد تضمنت خطط الدولة وبرامجها التنموية برامج ومشاريع تهتم بالمحافظة على البيئة وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة ومكافحة التصحر وقد ادرج ضمن خطة التنمية للدولة للفترة من 1999 - 2003 قضايا ذات أولوية منها :-

-----  
اعد هذا التقرير بناء على وثيقة رقم ICCD/COP(3)/INF.3 تحت عنوان دليل إعداد التقارير الوطنية عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

- تنفيذ برنامج للإدارة المتكامل لتنظيم السواحل بدولة الكويت يحقق التنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية في البيئة الساحلية.
  - الحد من تدهور الأراضي الصحراوية وإعادة تأهيل المواقع المتدهورة .
  - تطوير وإنشاء المحميات الطبيعية.
- كما بدأت دولة الكويت في وضع عدد من الاستراتيجيات التي تهدف إلى المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية منها التالي :-
- 1 - الاستراتيجية البيئية لدولة الكويت.
  - 2 - تم إعداد تقرير وطني عن اوجه الاستفادة من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين تضمن اقتراح إعداد خطط وبرامج وأنشطة في مجال البيئة والتنمية ومنها مكافحة التصحر .

3- من المتوقع إن يتم بعد الانتهاء من إعداد استراتيجية البيئة البدء في إعداد العديد من الاستراتيجيات ذات العلاقة بالبيئة والتنمية.

وفيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فإنه استنادا إلى القانون رقم 16 لسنة 1996م الخاص بإنشاء الهيئة العامة للبيئة والسياسات العامة لحماية البيئة فإن الهيئة هي الجهة الحكومية المسؤولة عن متابعة وتنفيذ هذه الاتفاقية والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات العلاقة بالبيئة وبناء على ذلك قامت الهيئة بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر والتي كلفت بدراسة الاتفاقية ومتابعة كافة الموضوعات ذات الصلة بها وتقييم الأعمال المتعلقة بالتصحر وإعداد استراتيجية وبرامج عمل وطنية استنادا لمواد الاتفاقية والملحق الآسيوي وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات للتحضير للإعداد للاستراتيجية وبرامج العمل الوطنية كما قام مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ( UNESO ) وبتحويل من الهيئة العامة للبيئة بإعداد دليل يتضمن كيفية إعداد برامج العمل الوطنية التي من المتوقع أن تكون متمشية ومنسجمة مع الإطار الاستراتيجي والتخطيطي العام لدولة الكويت في مجال حماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة ومرتبطة ومتكاملة مع برامج العمل تحت الإقليمية والإقليمية الخاصة بمكافحة التصحر والتقليل من آثار الجفاف.

أما على المستوى الإقليمي فقد شاركت دولة الكويت في الاجتماعات التحضيرية لإعداد البرامج الخاصة بمكافحة التصحر لدول غرب آسيا التي عقدت في دمشق ومسقط ودبي وتم مراعاة أن تكون البرامج المقترحة منسجمة مع الحاجة الوطنية لهذه البرامج وتكون متكاملة ومنسجمة مع برنامج العمل الوطني الذي هو تحت الأعداد حاليا كما تشارك الهيئة العامة للبيئة في اجتماعات وتنفيذ نشاطات لجنة تسيير برنامج مكافحة التصحر التابعة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة .

أما على المستوى الإقليمي فقد شاركت دولة الكويت في الاجتماعات التحضيرية لإعداد شبكات برامج مكافحة التصحر لآسيا وذلك بهدف الاستفادة من هذه الشبكات وجعلها منسجمة مع الاحتياجات الوطنية في هذا المجال.

ومن الناحية القانونية والتشريعية فقد قامت الهيئة العامة للبيئة بدراسة الوضع الراهن لحالة البيئة والموارد الطبيعية ومن خلال تحليل المعلومات والبيانات المتوفرة والقوانين والقرارات السابقة تبين ان هناك حاجة ملحة لتحديث وإعادة صياغة القوانين والقرارات السابقة مع تحديد المعايير والاشتراطات البيئية للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتمييزها وتنمية مستدامة ومن أمثلة القوانين الجديدة ما يلي :

- قانون إيقاف أعمال استخراج الصليوخ .

- قانون تنظيم أعمال استخراج الرمل .

- قانون تنظيم رعي الماشية .
- قانون إنشاء المحميات الطبيعية .
- قانون المردود البيئي .

وقد تم دراسة حالة الموارد والتجربة السابقة في مجال المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة وتميبتها وذلك بهدف الاستفادة منها في إعداد برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر لتقادي السلبيات وتعزيز النواحي الإيجابية وقد تم تكوين قاعدة معلومات في كل جهة لها علاقة بالتصحر وسوف يتم ربط هذه القواعد ضمن شبكة معلومات متكاملة مستقبلاً أما أهم الأعمال التطبيقية التي نفذتها الدولة في مجال مكافحة التصحر قد تمثل في التالي :-

- تم إصدار عدد كبير من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتميبتها .
- دعم الدولة للقطاع الزراعي بشقية الحيواني والنباتي .
- إنشاء عدد من الأحزمة الخضراء ووضع خطط التشجير .
- تشجير المواقع المتأثرة بزحف الرمال .
- إنشاء مشاتل متخصصة لإنتاج الأشجار الحراجية .
- تم حصر وتقييم الموارد الرعوية .
- تم حصر الثروة الحيوانية .
- الاهتمام بإعادة تأهيل المراعي والأراضي المتدهورة .
- إقامة المحميات والمسجلات والمنزهات الطبيعية .

- إجراء العديد من الدراسات والبحوث المتعلقة بحركة الرمال وتراكمها وظاهرة العواصف الترابية ومسح التربة وتوثيق الحياة البرية واستخدام صور الأقمار الصناعية والرادار لإعمال الرصد والتقييم .

كما تهتم دولة الكويت بالتأهيل وبناء القدرات والتوعية في مجال مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف وذلك لجميع الفئات المستهدفة . أما من الناحية المؤسسية فقد شكلت إدارات متخصصة ضمن الهيئة العامة للبيئة وصدر قانون بذلك يحدد مجالات عملها وصلاحياتها والسياسات والأهداف العامة لها ومنها مسؤولية المحافظة على الموارد ومكافحة التصحر وتعمل هذه الإدارات منذ إنشائها عام 1996 م وبالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر على تحديد الأولويات والتدابير والأنشطة التي تندرج ضمن برنامج العمل الوطني ... وفيما يختص بالموارد المالية والموازنات الوطنية الخاصة بتنفيذ الاتفاقية فتقوم دولة الكويت برصد واعتماد موازنات لكل جهة من الجهات العاملة في مجال مكافحة التصحر ( زراعة - مراعي - أبحاث- دراسات- حماية بيئة -... الخ) أما البرامج التوعوية فيتم تمويلها بمشاركة

رمزية من جهات متعددة سواء حكومية أو أهلية بالإضافة إلى البنوك المحلية وشركات القطاع الخاص المختلفة ولا تحصل دولة الكويت على أي دعم خارجي لإعداد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر إلا إن دولة الكويت بحاجة إلى الدعم التقني والفني والعلمي في مجال مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف وسيتم تحديد هذه الاحتياجات بشكل تفصيلي ضمن برنامج العمل الوطني لدولة الكويت .

### 3 الإستراتيجيات والخطط الموضوعية لمكافحة التصحر في دولة الكويت 3 – 1 خطط التنمية الوطنية

شهدت فترة الثمانينيات من القرن الماضي نقلة نوعية في الجهد الوطني المبذول لحماية البيئة وصيانة مواردها الطبيعية ، إلا أن الطموح في التطوير وتحسين الأداء بصفة مستمرة بغرض الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة وتحسينها حسب الإمكانيات الوطنية المتاحة ، وخاصة بعد الأضرار الكبيرة التي لحقت بالبيئة من جراء التدمير البيئي الشامل الذي تعرضت له دولة الكويت على اثر العدوان العراقي الغاشم وما تبعه من عمليات عسكرية... ونتيجة لكل المعطيات السابقة فقد كان من الضروري إعادة النظر في خصائص الهيكل الإداري والفني والقانوني للجهاز المشرف على البيئة بهدف الإصلاح والتطوير ليتماشى مع التطورات الدولية الحديثة في مناهج وأساليب الإدارة البيئية وخاصة منهج التنمية المستدامة ، ومن هذا المنطلق اعتبرت حكومة دولة الكويت حماية البيئة من ابرز القضايا التي توليها اهتماما خاصا .

ومن أجل حماية البيئة و الموارد الطبيعية وتتميتها أنشأت الدولة إدارة حماية البيئة عام 1980 بموجب القانون رقم 62 وبعد ذلك أنشأت الهيئة العامة للبيئة بموجب القانون رقم 21 لسنة 1995 والمعدل تحت رقم 16 لسنة 1996 وأعطيت الصلاحيات والسلطات اللازمة للتصدي لمختلف القضايا البيئية وأسند لها القيام بكافة الأعمال والمهام الكفيلة بحماية البيئة في البلاد عن طريق وضع وتطبيق السياسة العامة لحماية البيئة ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل من اجل تحقيق التنمية المستدامة متضمنة المعايير العلمية والبيئية والصحية المناسبة لمعيشة الإنسان واستغلال المصادر الطبيعية بشكل صحيح يكفل الحفاظ على التوازن البيئي الطبيعي.

ومن الناحية التطبيقية فقد أولت دولة الكويت الكثير من الاهتمام للمحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة وتتميتها وذلك من خلال البرامج والمشاريع المتعددة التي

نفذت ابتداء من عام 1980 وحتى تاريخه ، والتي تم التركيز خلالها على تنمية المواقع المتدهورة بيئياً والمحافظة على التنوع البيولوجي والاهتمام بالتنمية الزراعية ( بشقيها النباتي والحيواني ) والبحوث والدراسات وبناء القدرات ويتم حالياً وضع استراتيجية بيئية لدولة الكويت تهدف إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية والمحافظة على سلامتها وتنميتها وخاصة البيئة البرية والتربة حيث تضمنت أهداف الاستراتيجية ما يلي : -

1 - المحافظة على البيئة الطبيعية وتنوعها والموارد الطبيعية والعمل على استدامة تنميتها وذلك من خلال :

- المحافظة على مكونات البيئة الطبيعية من ماء وهواء وتربة وكذلك منع تلوثها والحيلولة دون تدهورها نتيجة للاستغلال غير الرشيد للموارد وانتشار الملوثات في البيئة نتيجة للأنشطة التنموية المختلفة .

- إعادة تأهيل الحياة البرية التي اختفت من البيئة الكويتية وتوفير الظروف البيئية اللازمة لنموها وتكاثرها والمحافظة على التنوع البيولوجي

2 - التنمية المستدامة للأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية وذلك عن طريق تنمية الأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية مع ربط السياسة الزراعية بالمعايير والمقاييس البيئية للدولة .

كما تضمنت خطة التنمية للدولة للفترة من 1999 إلى 2003 قضايا ذات أولوية بالبيئة والمحافظة على الموارد ومكافحة التصحر تضمنت التالي : -

- استكمال مشروع الاستراتيجية البيئية للدولة .
- تنفيذ برنامج الإدارة الكاملة لتنمية السواحل بدولة الكويت بما يحقق التنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية في البيئة الساحلية .
- تنفيذ استراتيجية وطنية للتنوع البيولوجي بمشاركة القطاعات الحكومية والغير حكومية .

- تطوير وإنشاء المحميات الطبيعية البرية والبحرية .

- الحد من تدهور الأراضي الصحراوية وإعادة تأهيل المواقع المتدهورة .

مما سبق يتضح بأن دولة الكويت قد أولت مشكلة التصحر ومكافحته جل اهتمامها وذلك من خلال البرامج والأنشطة التي نفذت خلال العقود الثلاثة الماضية للمحافظة على البيئة وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وتم تأكيد هذا الاهتمام في أهداف الاستراتيجية البيئية والتي تحت الإعداد حالياً وكذلك في خطة الدولة للفترة من 1999 - 2003 والتي نصت على أهمية الإدارة المستدامة للموارد والحد من تدهور الأراضي الصحراوية وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة .

### 3 - 2 جدول أعمال القرن الحادي والعشرين

أعدت الهيئة العامة للبيئة تقريراً وطنياً عن أوجه استفادة دولة الكويت من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في البرازيل عام 1992 وشارك في فعالياته سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح وتضمن التقرير إنجازات الهيئة وخطتها في مجالات البيئة والتنمية ومن ضمنها مكافحة التصحر وهي كما يلي :-

- وضع خطة معالجة جذرية وشاملة لمشكلة البرك النفطية والتربة الملوثة بالنفط .  
- المشاركة باللجان الوطنية المختلفة والمعنية بالتصحر وتدهور الأراضي مثل لجنة الدراكيل والصلبوخ والكسارات وغيرها وذلك للحد من تدهور الأراضي الصحراوية وإعادة تأهيلها .

- رصد المناطق الصحراوية واثار أعمال التعدين والرعي الجائر عليها واقتراح سبل حمايتها وتتميتها .

تم تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر برئاسة الهيئة العامة للبيئة وعضوية جميع الجهات ذات العلاقة والتي تختص بدراسة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومتابعة كافة الموضوعات ذات الصلة بالاتفاقية وتحديد مشاكل واثار التصحر مع تنسيق الجهود لمراقبة وتقييم الأعمال المتعلقة بالتصحر وإعداد الاستراتيجيات وبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر .

- تقوم الهيئة بتقييم المشاريع التنموية من الناحية البيئية وخاصة المشاريع الزراعية ومشاريع الري والصرف بهدف تعزيز التنمية الزراعية القابلة للإدامة كما تقوم بدراسة تأثير المشاريع الإنشائية والزراعية على المياه الجوفية .

- النظر في المواقع المخصصة للاستزراع من خلال اللجنة الفرعية للمرافق والخدمات العامة والتي من اختصاصاتها التنسيق مع تشكيل اللجنة الوطنية للتنوع البيولوجي ووضع استراتيجيات التنوع البيولوجي بمشاركة قطاعات حكومية وغير حكومية في عملية اتخاذ القرارات وسبل تنفيذها والمحافظة على المحميات الطبيعية .

- الانضمام إلى مشروع اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي .

- تطوير وإنشاء المحميات الطبيعية والمنتزهات الوطنية وتقييم مشاريع إنشائها .

### 3 - 3 الاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة

تضع الهيئة العامة للبيئة حالياً اللامسات الأخيرة على الإستراتيجية البيئية في دولة الكويت والتي تتضمن ببطبيعة الحال الاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة والتي تهدف إلى توفير الاحتياجات الرئيسية لمجتمع صحي سليم مع تأمين الغذاء والمسكن والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية المناسبة لجميع فئات المجتمع.

وتتضمن تلك الاستراتيجيات وسائل التصدي للمخاطر العصرية مثل التلوث والإدارة الآمنة للكيمائيات وإدارة الموارد المائية كما تتضمن برامج تهدف إلى حماية البيئة من التأثيرات الضارة للمبيدات الكيماوية ، السلامة الغذائية ، السكان والاستيطان البشرى ، تلوث الهواء الخارجي والداخلي ، الضوضاء ، مصادر المياه ، نظم المعلومات وغيرها .

### 3 - 4 الخطط والاستراتيجيات الأخرى ذات العلاقة

بناء على القانون رقم (16) لسنة 1996 والخاص بإنشاء الهيئة العامة للبيئة والسياسات العامة لحماية البيئة بدولة الكويت فقد تضمنت المادة ( 3 ) في فقرتها رقم (1) النص التالي :

" وضع وتطبيق السياسة العامة لحماية البيئة ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة متضمنة المعايير العلمية والبيئية والصحية المناسبة لمعيشة الإنسان والتوسع الصناعي والعمراني والاستغلال المستدام للمصادر الطبيعية بما يكفل المحافظة على صحة العاملين وسلامة جميع المرافق وبيئة العمل وحماية البيئة والمحافظة على التوازن البيئي بصورة عامة " ، ولتحقيق ذلك قامت الهيئة بإعداد الاستراتيجية الوطنية البيئية لدولة الكويت والتي تغطي جميع المجالات البيئية بما فيها التصحر وتدهور الأراضي والموارد الطبيعية والحفاظ عليها والعمل على تنميتها تنمية مستدامة وقد تضمنت التوجهات التالية :-

- 1 - المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وموارد الطاقة والعمل على استدامة تنميتها .
- 2 - التنمية المستدامة للأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية .
- 3 - موائمة التطور العمراني والسكنى والطابع المعماري للظروف البيئية .
- 4 - الاستفادة السليمة من استخدام التكنولوجيا الآمنة التي لا تؤثر سلبا على الإنسان والبيئة .
- 5 - العمل على تشجيع الأبحاث في مجال تنمية القوى البشرية وحماية البيئة والموارد .
- 6 - دعم التوعية والتربية البيئية وتطوير تفاعل الإنسان مع البيئة لحمايتها واستدامة التنمية .
- 7 - المساهمة في حماية البيئة العالمية على المقياس الوطني .
- 8 - جعل المردود البيئي من الاعتبارات الأساسية في إقرار وتطوير سياسات ومشاريع تنمية الموارد في شتى المجالات وفى تحديد الأولويات التخطيطية والإنمائية بالدولة .
- 9 - التخفيف من مخاطر الكوارث البيئية على صحة وسلامة الإنسان والبيئة .

10- تفعيل دور القوانين والتشريعات لحماية البيئة .

### 3 – 5 التقنيات والمعارف التقليدية

نظرا لوقوع دولة الكويت ضمن الأقاليم الصحراوية في المناطق الجافة والتي تتميز بعوامل مناخية قاسية من درجة حرارة مرتفعة جدا خلال فترة الصيف وندرة الأمطار وعلى الرغم من هذه الظروف فقد انتشرت المزارع في دولة الكويت منذ زمن طويل على هيئة مزارع صغيرة شكلت مواقع خضراء متناثرة في الصحراء وتتميز هذه المزارع بأنها محاطة بمصدات للرياح أما من أغصان الأشجار أو بزراعة أشجار الأثل لحماية المزروعات من العواصف الرملية والرياح كما كانت الآبار الجوفية قليلة الملوحة هي مصدر المياه المستخدمة لري هذه المزارع .

### 3 – 6 الإنذار المبكر

تعمل العديد من الجهات في الدولة بمجال الإنذار المبكر ويأتي في مقدمتها الإدارة العامة للأرصاد الجوية التابعة لإدارة الطيران المدني والهيئة العامة للبيئة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية ووزارة الكهرباء والماء وذلك لرصد التطرف في درجات الحرارة ومعدل هطول الأمطار ومواسم الرياح واتجاهها والتغير في الغطاء النباتي والإنتاج الزراعي وحالة التربة والمياه الجوفية .

### 4 التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية

#### 4 – 1 الجهة الوطنية المسؤولة عن متابعة تنفيذ الاتفاقية

تم تسمية الهيئة العامة للبيئة لتكون الجهة الوطنية المسؤولة عن متابعة تنفيذ كافة الاستراتيجيات والاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بالبيئة . وفيما يخص تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فقد شكلت الهيئة العامة للبيئة لجنة وطنية برئاستها وعضوية جميع الجهات ذات العلاقة وقد كلفت اللجنة بإعداد الاستراتيجية وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر .

### 4 – 1 – 1 الصفة القانونية

منح القانون رقم 21 لسنة 1995م والمعدل تحت رقم 16 لسنة 1996م العديد من الصلاحيات للهيئة العامة للبيئة منها ما تضمنته المادة ( 3 ) في فقراتها رقم 7 ، 8 ، 9 والتي تنص على قيام الهيئة بدراسة الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بشئون البيئة وإبداء الرأي بشأن الانضمام لها ومتابعة التطورات المستجدة في القانون الدولي وتنسيق علاقة الدولة بالمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بشئون البيئة ، وبعد الموافقة على الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تولت الهيئة العامة للبيئة مسؤولية متابعة وتنفيذ ما ورد فيها على المستويات الوطني والتحت الإقليمي والإقليمي والدولي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتم تشكيل لجنة وطنية دائمة برئاسة الهيئة العامة للبيئة وبمشاركة ممثلين من الجهات المعنية بالتصحر في الدولة ، وكلفت هذه اللجنة بإعداد الاستراتيجية وبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر .

#### 4-1-2 الموارد

يتم كل عام تخصيص ميزانية سنوية للهيئة العامة للبيئة تقدر بحوالي 5 ملايين دينار كويتي أي ما يعادل 16 مليون دولار أمريكي وذلك من قبل مجلس الوزراء بالدولة للإنفاق على أنشطتها ومشاريعها وبرامجها والتي يأتي من ضمنها برامج مكافحة التصحر وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة والحفاظ على الموارد الطبيعية ، بالإضافة إلى أن الجهات الأخرى ذات العلاقة في الدولة لها ميزانياتها ومواردها المالية التي تخصص للإنفاق على نشاطاتها كل حسب اختصاصه .

#### 4-1-3 مهام وواجبات الهيئة العامة للبيئة

صدر القانون رقم 21 لسنة 1995 بإنشاء الهيئة العامة للبيئة بعد جهود مضنية من جانب الحكومة والمؤسسات الشعبية مثل الجمعية الكويتية لحماية البيئة ورجال العلم والسياسة في مجلس الأمة ، والذي عدل تحت رقم 16 لسنة 1996 ، وتعتبر الهيئة ذات شخصية اعتبارية ألحقت بمجلس الوزراء وتختص بالقيام بكافة الأعمال والمهام الكفيلة بحماية البيئة ومكافحة التصحر في البلاد وعلى وجه الخصوص ما يلي :-

- 1 - وضع وتطبيق السياسة العامة لحماية البيئة .
- 2 - الرقابة على الأنشطة والإجراءات والممارسات المعنية بحماية البيئة ومتابعتها وتقييمها .

- 3- تعريف الملوثات وتحديد المعايير النوعية للبيئة وإعداد مشروعات القوانين واللوائح والنظم والاشتراطات الخاصة بحماية البيئة .
  - 4- دراسة الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بشئون البيئة .
  - 5- متابعة التطورات المستجدة في القانون الدولي في مجال حماية البيئة .
  - 6- وضع الإطار العام لبرنامج التثقيف البيئي والتربية البيئية .
  - 7- القيام بعمليات رصد وقياس تلوث البيئة واستمرار متابعة ومراقبة نوعيتها .
- وقد حددت الأهداف العامة للبيئة في عشرة مجالات رئيسية كما وضع بيان بالسياسيات والإجراءات التي يجب اتباعها لتنفيذ أهداف كل مجال من هذه المجالات وهي :-

- 1- حماية البيئة من التلوث
- 2- المحافظة على البيئة الطبيعية ( البرية والبحرية ) والموارد الطبيعية ( المياه الجوفية والعمامة ) وموارد الطاقة ( النفطية -النووية - الشمسية - مصادر الطاقة المتجددة ) .
- 3- دعم القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .
- 4- موائمة التطوير العمراني والسكنى والطابع المعماري للظروف البيئية .
- 5- الحد من الآثار السلبية لاستخدام التكنولوجيا على الإنسان والبيئة والاستفادة منها .
- 6- المحافظة على التراث القومي
- 7- تنمية القوى البشرية في مجال حماية البيئة
- 8- دعم التوعية والتربية البيئية
- 9- تشجيع الأبحاث البيئية
- 10- مراعاة الاعتبارات الدولية في حماية البيئة

#### 4- 1- 4 الإطار المؤسسي للجهة المنسقة على المستوى الوطني ( الهيئة العامة للبيئة )

تكون الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للبيئة من قطاعين أساسيين هما قطاع شئون التخطيط والتنمية البيئية وقطاع شئون حماية البيئة إضافة إلى خمس إدارات فنية تعمل في مجالات البيئة المختلفة وهي :-

1. إدارة رصد تلوث الماء
2. إدارة رصد تلوث الهواء
3. إدارة البيئة الصناعية
4. إدارة التربة والأراضي القاحلة
5. إدارة الموارد الحية

إضافة إلى وجود مركز للتلوث البحري ومكتب للأبحاث والدراسات البيئية ومكتب للتعاون الدولي ومركز لنظم المعلومات ، وتعتبر إدارتي التربة والأراضي القاحلة وإدارة الموارد الحية من أهم الإدارات العاملة في مجال مكافحة التصحر ورصد البيئة الصحراوية ومواردها الحية ووضع خطط واستراتيجيات وبرامج مكافحة التصحر والتنوع البيولوجي .

#### 4-1-5 الخصائص المشتركة بين الجهات المشاركة في اللجنة الوطنية المكلفة بمتابعة وأعداد الاستراتيجية وبرامج العمل الوطنية الخاصة بمكافحة التصحر

يشترك في اللجنة ممثلين عن الجهات ذات العلاقة بمكافحة التصحر مثل :-

- الهيئة العامة للبيئة
- جامعة الكويت
- معهد الكويت للأبحاث العلمية
- الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
- الإدارة العامة للطيران المدني - إدارة الأرصاد الجوية
- الجمعية الكويتية لحماية البيئة
- جمعية المهندسين الكويتية - لجنة نقل التكنولوجيا
- اتحاد المزارعين الكويتيين
- النادي العلمي الكويتي

وجميع هذه الجهات تهتم بشكل أو بآخر بمكافحة التصحر وذلك حسب مهام واختصاصات كل منها ، والتي في الغالب تندرج تحت النشاطات البحثية - التطبيقية - بناء القدرات - التوعية - الرصد - التقييم والتقنية ... الخ . ويمثل كل جهة شخص أو أكثر من ذوي الخبرات والكفاءات العالية في مجالات البيئة والزراعة والمياه والغطاء النباتي والتربة والحياة البرية ... الخ ، ويتم عمل اللجنة من خلال برنامج محدد لها ويتم التنسيق بين أعضاء اللجنة بمختلف وسائل الاتصالات الحديثة ( تلفون ، فاكس ، بريد إلكتروني ) .

#### 4-1-6 تحديد أعضاء اللجنة وطريقة عملهم

تم تحديد أعضاء اللجنة من قبل الجهات المعنية بمكافحة التصحر وبناء على طلب من الهيئة العامة للبيئة وتجتمع اللجنة مرة أسبوعيا برئاسة الهيئة العامة للبيئة وتعمل

بمقتضى خطة عمل سنوية يتم من خلالها تقييم إنجازات اللجنة كل عام من قبل الهيئة العامة للبيئة .

#### 4 - 1 - 7 مشاركة الجهات الأهلية

تشارك الجهات الأهلية في الدولة وبفعالية في كافة الأنشطة التي تقوم بها الهيئة ومنها الجمعية الكويتية لحماية البيئة حيث تشارك في غالبية الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها الهيئة في مجال مكافحة التصحر إضافة إلى جمعية المهندسين الكويتية واتحاد المزارعين الكويتيين والنادي العلمي الكويتي ، كما يوجد ممثلين للجمعيات والاتحادات الأهلية في اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد استراتيجية وبرامج عمل وطنية لمكافحة التصحر .

#### 4 - 1 - 8 حالة المعلومات والبيانات

توجد للهيئة العامة للبيئة وكذلك للجهات الأخرى ذات العلاقة بمكافحة التصحر مواقع على شبكة المعلومات الدولية ( الإنترنت ) وتقوم الهيئة واللجنة المكلفة بإعداد الاستراتيجية وبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر بجمع المعلومات والبيانات الخاصة بالوضع الراهن لحالة الموارد وتحليلها من خلال نظام قواعد البيانات وستكون نتائج التحليل هي الأساس الذي ستعتمد عليه اللجنة في استكمال إعداد الاستراتيجية وبرنامج العمل الوطني . كما أن لدى الجهات الأخرى ذات العلاقة قواعد بيانات تتضمن المعلومات الأساسية عن البيئة والموارد البيئية المتجددة من مياه وتربة وغطاء نباتي ، وسيتم تجديد هذه القواعد باستمرار عن طريق البحوث والدراسات .

#### 4 - 2 الإطار المؤسسي لمكافحة التصحر بصورة متناسقة وعملية

##### 4 - 2 - 1 الأداء المؤسسي

نظرا لعدم فعالية الأنظمة البيئية السابقة فقد أنشئت الهيئة العامة للبيئة ومن ضمن سياساتها وأهدافها العامة المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وموارد الطاقة حيث تضمنت هذه الأهداف والسياسات ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية للمحافظة على البيئة ومكافحة التصحر :-

1 - توفير المعلومات عن امتداد التصحر والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة عليه ووضع السياسات للإدارة المستدامة للأراضي .

2 - وضع برنامج وطني شامل للمحافظة على البيئة الطبيعية يتضمن الجوانب التالية

- :

- إعداد نظام للرصد الدوري للموارد الطبيعية المتجددة
  - إعداد بنك المعلومات
  - حصر الحياة البرية ( حيوانية ونباتية )
  - 3- حماية بعض المناطق الحساسة بيئيا
  - 4 - دعم برامج الأبحاث الخاصة بالحفاظ على البيئة الطبيعية
  - 5- المحافظة على البيئة الصحراوية ووضع نظام للمراقبة لحمايتها
  - 6-إعداد البرامج للمحافظة على التربة
  - 7- دعم الإدارات المختصة بالمحافظة على الموارد الطبيعية
  - 8- التوعية وبناء القدرات في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية
- وقد قامت الهيئة من خلال الإدارات المختصة بها بدراسة الوضع الراهن لحالة البيئة الصحراوية وحالة الموارد الطبيعية بها ومن خلال تحليل البيانات المتوفرة والقوانين والقرارات السابقة تبين أن هناك حاجة ملحة لتحديث وإعادة صياغة القوانين والقرارات السابقة مع تحديد المعايير والاشتراطات البيئية للحفاظ على البيئة الصحراوية وتمييزها بطريقة رشيدة دون تدهورها ومن أمثلة هذه القوانين :
- قانون إيقاف أعمال استخراج الصلbox
  - قانون تنظيم أعمال استخراج الرمل
  - قانون تنظيم الرعي
  - مشروع قانون إنشاء المحميات الطبيعية

#### 4 - 2 - 2 التدابير المعتمدة لتعزيز المؤسسات القائمة على المستوى الوطني

يشتمل الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للبيئة على عدة إدارات منها إدارة التربة والأراضي القاحلة ( المكلفة بمتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ) وتضم هذه الإدارة مجموعة من الكوادر التي يتم تأهيلها باستمرار من خلال المشاركة في الدورات التدريبية الداخلية والخارجية التي تنظم في مجالات مكافحة التصحر وتنمية الغطاء النباتي والرصد والتقييم ، إضافة إلى وجود برنامج للبعثات الخارجية للدراسات العليا في مجال مكافحة التصحر .

#### 4 - 3 إدخال برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر كجزء من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

#### 4 - 3 - 1 مدى انسجام برامج العمل الوطنية مع الإطار الإستراتيجي والتخطيطي للدولة في مجال البيئة

قبل البدء في عمل برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر تم استعراض الخطط والاستراتيجيات الوطنية وكذلك الجهود المبذولة من قبل الجهات المختلفة المعنية وذلك لتفادي الازدواجية في العمل ولتحقيق التنسيق والتكامل بين الجهات ذات العلاقة حيث تم الإعداد لبرنامج العمل الوطني ليكون ضمن إطار مترابط مع برنامج عمل الحكومة في الفترة من 1999 - 2003 والذي تم الإشارة إليه في البند 3 - 1 ، وسيتم الأخذ بعين الاعتبار عند إعداد برنامج العمل الوطني مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والملحق الآسيوي بحيث تكون مدمجة ومنسجمة مع الخطط البيئية والتنمية للدولة مع التركيز على مشاركة جميع الفئات سواء الحكومية والأهلية أو المستفيدين من الموارد في البيئة الصحراوية إضافة إلى الجهات الممولة.

#### 4- 3 - 2 ربط برنامج العمل الوطني ببرامج العمل دون الإقليمية والإقليمية

شاركت دولة الكويت في جميع الاجتماعات الخاصة بوضع شبكات برامج العمل على كافة المستويات الإقليمية وتحت الإقليمية والخاصة بالرصد وتقييم حالة التصحر والإنذار المبكر للتصحر والجفاف وإدارة الموارد المائية وبناء القدرات وتنمية المراعي وتثبيت الكثبان الرملية والإدارة المستدامة لكل من موارد المياه والغطاء النباتي الطبيعي ، كما أن هناك تنسيق وثيق بين الهيئة العامة للبيئة والأمانة العامة لدول الخليج العربية بشأن إعداد مشروع حصر وتقييم المراعي والغابات في دول مجلس التعاون ، وكذلك هناك روابط وثيقة بين الهيئة العامة للبيئة ولجنة تسيير برنامج مكافحة التصحر التابع لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في جامعة الدول العربية .

#### 4 - 3 - 3 موافقة الحكومة

تقوم لجنة متخصصة حالياً بإعداد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر وبعد الانتهاء منه سوف يعرض على مجلس الوزراء لإقراره ومن ثم العمل به وتنفيذه فور الموافقة عليه .

#### 4 - 4 إطار القانوني والتنظيمي

#### 4- 4 - 1 تقييم وتحليل للتشريعات المتعلقة بالبيئة والمجالات ذات الصلة

تعتبر حماية البيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ومكافحة التصحر من أبرز القضايا التي تهتم بها دولة الكويت لذا فقد عملت منذ الستينات من القرن الماضي على إصدار القوانين والتشريعات والتعليمات التي من شأنها المحافظة على البيئة وتنمية الموارد ويتم تحديث تلك القوانين كلما دعت الحاجة لذلك ومن أهمها التالي : -

- القانون رقم 12 لسنة 1964 بشأن منع تلوث المياه
- القانون رقم 62 لسنة 1980 بشأن حماية البيئة
- القانون رقم 21 لسنة 1995 بشأن إنشاء الهيئة العامة للبيئة والسياسات العامة لحماية البيئة في دولة الكويت
- القانون رقم 16 لسنة 1996م الذي يتضمن تعديل للقرار رقم 21 لسنة 1995 م السابق
- قانون إيقاف أعمال استخراج الصلْبوخ
- قانون تنظيم استخراج الرمل
- قانون تنظيم الرعي
- مشروع قانون المحميات الطبيعية
- قانون دراسات المردود البيئي

#### 4-4-2 تدابير لتكييف التشريع الحالي أو إدخال قوانين جديدة

سبق الإشارة في البند 4-2-1 بأنه نتيجة للتقييم الذي تم للقوانين والتشريعات السابقة الخاصة بحماية البيئة ومكافحة التصحر فقد وجد إنها تحتوى على ثغرات عديدة تعيق تطبيقها مما استدعى الدولة إلى إصدار القانون رقم 16 لسنة 1996 الخاص بإنشاء الهيئة العامة للبيئة والسياسات العامة لحماية البيئة وبناء على ذلك تم إصدار عدد من القوانين سبق الإشارة إليها في بنود سابقة... ومن المتوقع أن تكون التدابير الجديدة أكثر فعالية في المحافظة على البيئة والحد من التصحر .

#### 5 دعم عملية المشاركة لإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية

#### 5-1 المشاركة الفعلية في تحديد أولويات برامج العمل الوطنية

#### 5-1-1 طرق مشاركة الفعاليات المختلفة

اهتمت دولة الكويت ممثلة في الهيئة العامة للبيئة التي يترأسها معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس المجلس الأعلى للبيئة ، ويضم المجلس الأعلى في عضويته وزراء الصحة والأشغال العامة والأعلام والتجارة والصناعة والتعليم العالي والنفط والكهرباء والماء وبلدية الكويت والموصلات والهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية . ويسعى المجلس للتعريف بأهمية البيئة ورفع مستوي الوعي البيئي لدى جميع فئات المجتمع وخاصة فيما يتعلق بالمحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة ( مياه ، تربة ، حيوانات ، غطاء نباتي ) .

وقد وضعت الهيئة العديد من برامج التوعية الخاصة بمكافحة التصحر اشتملت على تنظيم العديد من المؤتمرات وورش العمل ، كما يتم سنويا الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر بطرق مختلفة ، إضافة إلى طباعة العديد من كتيبات التوعية الخاصة بالمحافظة على التربة والبيئة البرية ومكافحة التصحر ومنها على سبيل المثال : -

- كتيب تدهور البيئة البرية في دولة الكويت ( عربي – إنجليزي )
- كتيب حماية البيئة البرية
- كتيب التصحر في دولة الكويت ( المظاهر والحلول )

## **5- 1 - 2 قابلية الفعاليات المختلفة للتمثيل في عملية تحديد الأولويات الوطنية**

تقوم اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر بالتعاون مع إدارة التربة والأراضي القاحلة بالهيئة العامة للبيئة سنويا بتشكيل فريق عمل من الجهات المعنية في الدولة سواء من الحكومة أو من القطاع الخاص لمشاركة المجتمع الدولي في الاحتفاء باليوم العالمي لمكافحة التصحر وقد اشتمل نشاط اللجنة على العديد من الأنشطة الإعلامية مثل تنظيم المعارض وعقد ندوات وحلقات عمل إضافة إلى المقابلات التلفزيونية والإذاعية مع المتخصصين من أعضاء اللجنة وغيرهم لتسليط الضوء على العوامل والأسباب لمشكلة التصحر وآثارها السلبية على البيئة الطبيعية مع توضيح حجم المشكلة بالصور والأفلام لتوضيح مدى التدهور ومظاهر التصحر في الدولة . كما تم تسليط الضوء على المشكلة من خلال المقالات الصحفية في الصحف المحلية المختلفة بالإضافة إلى قيام الهيئة العامة للبيئة بإعداد نشرات وملصقات وبوسترات عن التصحر وطرق الوقاية والمكافحة يتم توزيعها على جميع القطاعات والجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة إضافة إلى المدارس والجامعات وذلك بهدف رفع مستوى الوعي البيئي لدي جميع فئات المجتمع .

## **5 - 1 - 3 طبيعة ونطاق الإجراءات المتعلقة بالمعلومات والتعليم والاتصالات**

قامت اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر بتحديد مسؤولية كل جهة والعمل المنوط بها فيما يتعلق بالبرامج التوعوية الخاصة بالمشاركة في إعداد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر . وتم الاتفاق على ان يتم تبادل المعلومات من خلال المكاتبات الرسمية والاتصالات التلفونية وعبر جهاز الفاكس أو البريد الإلكتروني وتوثيق أعمال اللجنة بعد اجتماعاتها الدورية من خلال إعداد محاضر يدون فيها ما يتم التوصل إليه ويوزع على جميع أعضاء اللجنة .

## 5- 1- 4 مدى الاستفادة من أعضاء اللجنة في بحث القضايا الخاصة بمكافحة التصحر على المستوى الوطني

كما سبق الإشارة إليه في بنود سابقة فإن أعضاء اللجنة يتم تعيينهم بناء على طلب من الهيئة العامة للبيئة حيث يتم ترشيح الأعضاء من قبل جهاتهم ليكونوا ممثلين لهذه الجهات بناء على تخصصاتهم ومجالات عملهم ومدى علاقتها بمكافحة التصحر . ونظرا إلى ان اللجنة لازالت تعد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر فإنه من السابق لأوانه تحديد المعرفة المحلية والتقليدية التي يمكن إدراجها ضمن البرنامج .

## 6 العملية الاستشارية دعما لإعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني واتفاق الشراكة مع البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من الكيانات المهمة بالأمر

### 6- 1 الدعم الفعال من جانب الشركاء الدوليين من أجل التعاون

### 6- 1- 1 مدى اشتراك الشركاء الدوليين ومستوى الاستجابات بالنسبة إلى الحاجات المعبر عنها

بالنسبة لإعداد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر فقد شكلت لجنة وطنية للقيام بهذه المهمة وفيما يخص المشاركة الدولية سواء عن طريق الدول المتقدمة أو المنظمات الإقليمية والدولية والجهات التمويلية فإنها محدودة جدا حيث شارك مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ( UNSO ) بتمويل من الهيئة العامة للبيئة في إعداد دليل يتضمن الخطوات اللازمة لإعداد برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر في دولة الكويت ... كما شارك مندوب من دولة الكويت في ورشة العمل التي نظمها مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا ( سيداري ) وجامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ( UNSO ) والخاصة بكيفية الإعداد لبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر .

مما سبق يتضح بأنه ليس هناك إي مشاركة دولية لمساعدة دولة الكويت في إعداد برنامج عملها الوطني لمكافحة التصحر والحاجة ملحة لدولة الكويت وبقيّة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في تقديم المساعدة الفنية لإعداد برامج عملها الوطنية بما يتفق مع ظروفها البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتغيرات التي تمت خلال الثلاثة عقود الماضية وتأثيرها على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة .

## 6- 1- 2 التشاور والتنسيق غير الرسمي بخصوص إجراءات التعاون بين الدول

سبق الإشارة في بنود سابقة إلى هذا الموضوع حيث شاركت دولة الكويت في الاجتماعات الإقليمية لدول آسيا لوضع شبكات البرامج لمكافحة التصحر في آسيا بما

يتفق مع ما ورد في المادة 11 من الاتفاقية والمادة 6 من الملحق الآسيوي ونتيجة للاجتماعات العديدة والتي تمت بهذا الخصوص فقد تم اقتراح ست شبكات برامج أقر منها ثلاث حتى تاريخه وبدء العمل في واحدة منها وهي شبكة رصد وتقييم حالة التصحر ومقرها في الصين . أما على المستوى الإقليمي فقد شاركت دولة الكويت في اجتماعات دول غرب آسيا والتي عقدت في دمشق ومسقط ودبي لإعداد البرامج التحت إقليمية لهذه الدول وقد تم إعداد برنامجين أحدهما عن الإدارة المستدامة للموارد المائية والآخر عن الإدارة المستدامة للغطاء النباتي كما تعمل دولة الكويت بالتعاون مع الدول العربية والمنظمات الإقليمية في المشاركة في نشاطات لجنة تسيير برنامج مكافحة التصحر التابعة لمجلس الوزراء العرب المسئولون عن شؤون البيئة .

## 7 التدابير المتخذة أو المتوقع اتخاذها في إطار برامج العمل الوطنية بما فيها التدابير الرامية الى تحسين البيئة الاقتصادية والمحافظة على الموارد الاقتصادية وتحسين النظام المؤسسي والمعارف المتعلقة بالتصحر ورصد وتقييم آثار الجفاف

### 1-7 التشخيص المناسب للتجربة الماضية

لقد أوضحت الدراسات والبحوث التي أجريت خلال السنوات الماضية بأن البيئة الصحراوية بدولة الكويت تتسم كغيرها من بيئات المناطق الجافة وشبه الجافة في العالم بحساسية فائقة في إطار من التوازن الدقيق بين عناصرها الطبيعية المختلفة من مناخ ومياه وتربة وغطاء نباتي وكائنات حية ولقد تسببت بعض النشاطات البشرية في الآونة الأخيرة في إحداث خلل ما في المنظومة البيئية الصحراوية ترتب عليه تدهور في نوعيتها البيئية وبرزت على السطح مجموعة من مظاهر التدهور البيئي مثل فقدان الكساء الخضري في العديد من المناطق مما تسبب في ظهور العديد من المشكلات البيئية مثل زيادة معدلات انجراف التربة وفقدان قدرتها الإنتاجية وزيادة العواصف الترابية والرملية وانتشار المسطحات الرملية الزاحفة وظهور بعض حقول الكثبان الرملية الجديدة في عدة مناطق ولقد ساعدت خصائص التربة في زيادة قابليتها للانجراف بالرياح وذلك بسبب بنائها المفكك وانخفاض سعتها الامتصاصية للمياه مما يجعلها سريعة الجفاف وكذلك إلى انخفاض محتواها من الطين والمواد العضوية ( اللذان يعملان على زيادة تماسك الحبيبات ومنع انجرافها) فضلا عن انخفاض خصوبتها لفقرها في العناصر الغذائية اللازمة لنمو النباتات، كما أن حدوث الجفاف لسنوات متتالية قد تمتد لأكثر من 15 عام كما حدث خلال الفترة من 1958 إلى 1976 ساعد في تهيئة الظروف المناسبة لانجراف التربة بفعل الرياح وتكدس الأتربة والرمال على المنشآت الصحراوية وانتشار العواصف الترابية والرملية وغيرها من المشاكل البيئية .

## 1-1-7 ملخص للأنشطة التي تمت في مجال مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف وتقييم هذه التجربة

اهتمت دولة الكويت بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة وتمييزها وحسن إدارتها منذ أكثر من عقدين وذلك من خلال وضع القوانين والتشريعات اللازمة وتم تنفيذ العديد من الأنشطة التي لها علاقة بمكافحة التصحر واهم هذه الأنشطة التالي :-

1. تم إصدار عدد كبير من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة وحسن استخدامها وسبق الإشارة إليها في بنود سابقة.  
2. تتمثل جهود الدولة في المجال الزراعي في تشجيعها للنشاط الزراعي بكافة الوسائل وقد اقتصرت الزراعة في الخمسينات على قيام القطاع الحكومي بالتجميل والتحريج في المرافق والحدائق العامة والشوارع. ومع نهاية الستينات ومطلع السبعينات بدأ الاهتمام يزداد تدريجياً بالزراعة الإنتاجية حيث بدأ القطاع الأهلي بإقامة المزارع في منطقتي الوفرة والعبدلي نتيجة لتوفر المياه الجوفية وصلاحية التربة للزراعة وقد بلغت المساحة المزروعة عام 1970 حوالي 4128 دونم وزادت هذه المساحة لتصل إلى 13510 دونم عام 1980. ومنذ ذلك الوقت أصبح الإنتاج الزراعي يسهم بشكل إيجابي في توفير الأمن الغذائي في الدولة وخاصة الخضراوات ولم تألؤ الحكومة جهداً في سبيل النهوض بالزراعة ودعم القطاع الزراعي في كافة الجوانب سواء بالدعم المالي أو بتوفير السلالات النباتية والأسمدة والمبيدات وغيرها.

ونظراً لما تتمتاز به بيئة دولة الكويت من صعوبة في عناصر المناخ وندرة المياه وفقر التربة فإن قطاع الزراعة يواجه عقبات تحد من التوسع الزراعي وزيادة الإنتاج النباتي إلا أن جهود الدولة ممثلة بالهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية واضحة في هذا المجال حيث تقوم باستخدام أحدث الطرق لتطويع عوامل المناخ والبيئة القاسية من خلال الترشيد في استهلاك المياه عن طريق استخدام طرق الري بالرش والتنقيط واستخدام البيوت المحمية وغيرها من الوسائل الحديثة لرفع كفاءة وإنتاجية المصادر المائية والزراعية كما قامت الحكومة بتوفير المبالغ المالية اللازمة للقيام بالأبحاث والدراسات الخاصة بالتربة ومياه الري سواء الجوفية أو المعالجة وكذلك الدراسات الخاصة بالغطاء النباتي إضافة إلى التوعية وإرشاد المزارعين إلى الاستخدام الأمثل لمياه الري وغيرها من الوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج الزراعي والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية.

3. مشاريع التحريج بدولة الكويت  
اهتمت الدولة بمشاريع التشجير والأحزمة الخضراء لما لها من أهمية في وقف تدهور إنتاجية الأراضي وتثبيت الكثبان الرملية الزاحفة .

وفي هذا المجال قامت الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية باستزراع المناطق المتأثرة بزحف الرمال رغم المعوقات الكبيرة والتي تتلخص في قلة مياه الأمطار وخلو التربة من المواد العضوية والعناصر الأساسية. كما أنشأت مشاتل متخصصة لإنتاج الأشجار الحرجية والتي تتميز بمقاومتها للجفاف والملوحة. كما يتم إدخال أنواع عديدة من الأشجار من بيئات مشابهة لبيئة الكويت لدراسة مدى ألفتها محليا بهدف اختيار الأصناف التي تأقلمت مع الظروف المحلية.

ومنذ عام 1966 م تم تنفيذ أكثر من عشرة مشاريع حرجية في مناطق مختلفة من دولة الكويت زرعت فيها أشجار من الأنواع المقاومة للجفاف والملوحة والحرارة ويجري حاليا تطوير وتحسين هذه المشاريع وإدراجها ضمن الخطط التنموية للدولة بهدف استكمال زراعة المساحات الغير المزروعة لتحسين الظروف الطبيعية وحماية البيئة عن طريق الحد من انجراف الرمال وحماية الطرق والحفاظ على المظهر الجمالي. كما يتم وضع الخطط لتحقيق أفضل النظم لإدارة المشاريع والاستفادة من المياه المعالجة، إضافة إلى التوجه نحو الاستفادة من الأشجار المثمرة مثل النخيل في عمليات التشجير.

#### 4 - مشاريع المراعى بدولة الكويت

تقوم حكومة دولة الكويت ممثلة بالهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية بتنفيذ عدد من الأنشطة والدراسات الخاصة بالمراعى أهمها ما يلي :-

- حصر وتقييم الموارد الرعوية المتاحة

- حصر الثروة الحيوانية

- مشروع استصلاح المراعى المتدهورة عن طريق الحجز

- مشروع إقامة المحميات والمسيجات والمنزهات الطبيعية

كما تقوم الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية مع الجهات المعنية الأخرى بتخصيص مناطق ذات خصائص أيكولوجية معينة لتكون نواة لمحميات ومنزهات طبيعية في البلاد بهدف حماية وتطوير الحياة الفطرية الموجودة في البيئة المحلية إضافة إلى عدد من المسيجات في مناطق مختلفة في الدولة.

#### 5 - الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالتصحر ومكافحته وزيادة الرقعة الخضراء

تقوم الجهات البحثية بالدولة مثل معهد الكويت للأبحاث العلمية بإجراء مجموعة من الدراسات والبحوث من أهمها التالي :-

- دراسة وتقييم مشاكل تراكم الرمال وقابلية التربة للتعرية

- تصنيف ظاهرة الطوز في الكويت

- تصنيف الرواسب السطحية الحديثة بدولة الكويت باستخدام المعلومات المستقاة من القمر الصناعي
- دراسة مشاكل زحف الرمال على المنشآت النفطية
- دراسة طرق التحكم في الكثبان الرملية
- مسح مبدئي لطرق التحكم في الرمال المتحركة المستخدمة في الكويت
- مسح التربة وتوثيق الحياة البرية في الكويت
- دراسة آثار حرب الخليج على البيئة وحركة الرمال بصحراء الكويت .
- كما يتم استخدام التقنيات الحديثة ( صور الأقمار الصناعية والرادار ) لدراسة مدى تدهور الأراضي ، توثيق الحياة البرية ومشروع استصلاح الأراضي المتضررة من سوء الاستغلال . وكذلك تفهم ديناميكية توزيع وانتشار الرمال وأنماط انتقالها .
- ومن المتوقع استمرارية البرامج السابقة وإدخالها ضمن برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر الذي يتم إعداده حالياً .

### 7 - 1 - 2 الإجراءات الجديدة والتدابير المزمع اتخاذها

لا زالت اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر تعد برنامج العمل الوطني ولم يتحدد بعد أي مقترحات جديدة للأنشطة التي يمكن إدراجها .

### 7 - 2 تنفيذ برنامج العمل بما يتفق مع مجالات الأولوية في الاتفاقية

7 - 2 - 1 تدابير المحافظة على الموارد وتحسين التنظيم المؤسسي وزيادة المعرفة بظاهرة التصحر ورصد وتقييم أثاره وتحسين البيئة الاقتصادية

لقد سبق الإشارة إلى انه نتيجة لاهتمام دولة الكويت بالمحافظة على البيئة ومكافحة التصحر فقد أنشأت عام 1996 م الهيئة العامة للبيئة وصدر قانون بذلك يحدد مجالات عملها وصلحاياتها والسياسات والأهداف العامة لها وقد تم الإشارة إلى هيكلها التنظيمي في بنود سابقة الذي يشتمل على إدارات متخصصة منوط بها مسئولية المحافظة على الموارد ومكافحة التصحر وتعمل هذه الإدارات منذ إنشائها بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر على تحديد التدابير والأنشطة التي ستدرج ضمن برنامج العمل الوطني وفق ما تضمنته المادة 10 من الاتفاقية .

### 7 - 3 الربط مع برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية

7 - 3 - 1 وضع برامج على المستوى الوطني ذات طابع دون إقليمي وإقليمي

شاركت دولة الكويت بخبراء من الهيئة العامة للبيئة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والجمعية الكويتية لحماية البيئة في مناقشة واعتماد شبكات البرامج التحت الإقليمية لدول غرب آسيا والمتعلقة بالتنمية المستدامة لموارد المياه والغطاء النباتي الطبيعي كما شاركوا في مناقشة وإعداد شبكات برامج العمل الإقليمية لآسيا والخاصة بالرصد والتقييم لحالة التصحر والتربة والغابات والمراعي وتثبيت الكثبان الرملية وموارد المياه والجفاف وبناء القدرات وجميع مجالات هذه الشبكات ستكون العناصر الرئيسية لبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر بدولة الكويت .

#### 7-4 فعالية التدابير في بناء القدرة المحلية

نظرا لصغر مساحة دولة الكويت فلا يوجد توزيع جغرافي حيث لا توجد مناطق أو محافظات إنما تعامل البيئة الصحراوية في الدولة كمنطقة واحدة ويتم تنظيم عملية النشاط الزراعي من قبل الجهات ذات العلاقة بالتنسيق مع اتحاد المزارعين الذي يتكون من أفراد المجتمع ممن يملكون حيازات زراعية إضافة إلى ان الإشراف على تنظيم عملية الرعي وتحديد المناطق الرعوية يتم من قبل الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للبيئة وفق معايير بيئية محددة.

#### 7-5 اتفاقات الشراكة الداخلية والخارجية

سبق وان تم الإشارة في بنود سابقة إلى عملية التنسيق والتشاور ما بين الجهات ذات العلاقة لإعداد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر كما تم الإشارة إلى الموارد المالية المتاحة حاليا ولازالت الموارد الخاصة بتنفيذ برنامج العمل الوطني قيد الدراسة والبحث حيث لم يتم الانتهاء من إعداد البرنامج إلى تاريخه .

#### 8 المخصصات المالية من الميزانيات الوطنية دعما لعملية التنفيذ فضلا عن

#### المساعدة المالية والتعاون التقني المقدمين والضروريين مع تحديد الاحتياجات

#### وترتيبها بحسب أولوياتها

#### 8-1 الآليات المالية المعتمدة

#### 3-1-1 تدابير تيسير ووصول الفعاليات المحلية الى مصادر التمويل

#### الموجودة

إن برنامج العمل الوطني الخاص بالتصحر قيد الإعداد ولم يتم الانتهاء من إعداداته ، ولكن فيما يخص أنشطة التصحر القائمة حاليا مثل تنظيم الرعي والنشاط الزراعي فان ذلك يتم من خلال الجهات المشرفة على هذا النشاط حيث تقدم دعم

يتمثل في توفير الأعلاف لحيوانات الرعي بأسعار رمزية بهدف تخفيف الضغط على المراعي الطبيعية ، إضافة إلى مشاريع توصيل ومد شبكات للمياه المعالجة للمزارع ومواقع التشجير وتشجيع المنتجات الزراعية الوطنية ولكن ليس من المتوقع استمرارية هذا الدعم .

### 8-1-2 وضع طرق جديدة مناسبة لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية

يتم تخصيص مبالغ مالية سنويا ضمن ميزانيات الجهات ذات العلاقة بالدولة من أجل تنفيذ البرامج البيئية والتي من ضمنها برنامج مكافحة التصحر . كما ان الأنشطة الخاصة بمكافحة التصحر وخاصة البرامج التوعوية يتم تمويلها بمشاركة رمزية من الجهات المتعددة سواء حكومية أو محلية مثل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، النادي العلمي الكويتي ، الأمانة العامة للأوقاف ( الصندوق الوقفي للمحافظة على البيئة ) إضافة إلى البنوك المحلية والشركات المختلفة .

### 8-2 تمويل برنامج العمل الوطني

#### 8-2-1 تعبئة الموارد الخارجية

سبق الإشارة إلى عدم الانتهاء من وضع البرامج بما فيها تحديد الموارد المالية الوطنية .

### 8-2-2 تعبئة الموارد الوطنية

لا يتوفر حتى الآن دعم مالي خارجي سواء من الدول المانحة أو الصناديق أو المنظمات الإقليمية والدولية .

### 8-2-3 مساهمة من الآلية العالمية

لا يوجد إي توجه من قبل الآلية العالمية للمساهمة في دعم إعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني لدولة الكويت بصفة خاصة ودول الخليج العربي بصفة عامة ، إلا أن دولة الكويت بحاجة إلى الدعم التقني والفني والعلمي في مجال مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف . وسيتم تحديد هذه الاحتياجات بشكل تفصيلي ضمن برنامج العمل الوطني لدولة الكويت والاتصال والتنسيق مع الآلية العالمية وجهات التمويل الأخرى في توفير هذه الاحتياجات .

## 9 استعراض المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم وتقييمها

تقوم الجهات المعنية في الكويت بعملية رصد وتقييم حالة البيئة والموارد الطبيعية وذلك باتباع التقنيات الحديثة المتمثلة في نظم الاستشعار عن بعد واستخدام صور الأقمار الصناعية والرادار وربطها بالقياسات الحقلية والمختبرية وذلك بهدف دراسة مدى تدهور الأراضي إضافة إلى الاستفادة من نظم المعلومات الحديثة في تكوين قاعدة بيانات تسهل عملية التقييم والتحليل للنتائج المتحصل عليها من أعمال الرصد . ولكن إلى الوقت الحالي لم يتم ربط أنظمة المعلومات لدى الجهات المختلفة بعضها ببعض وتشكيل شبكة اتصالات ومعلومات موحدة على مستوى الدولة مما يقلل من كفاءة الاستفادة من المعلومات المتاحة ، إضافة إلى انه لم يتم تقييم برنامج العمل الوطني نتيجة لعدم الانتهاء من إعداداته .

## 10 البيانات الأساسية الخاصة بالتقرير الوطني لدولة الكويت عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

- صادقت دولة الكويت على الاتفاقية بتاريخ 23 يونيو 1997 وأصبحت طرفاً في الاتفاقية بتاريخ 24 سبتمبر 1997  
- تعتبر الهيئة العامة للبيئة هي هيئة التنسيق الوطنية الخاصة بالاتفاقية وهي جهة حكومية تتبع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية مباشرة وعنوانها على شبكة الاتصالات هو [http : www. epa . org . kw](http://www.epa.kw)  
- جهة الاتصال هي إدارة التربة والأراضي القاحلة بالهيئة العامة للبيئة والشخص المسئول عن متابعة الاتفاقية هو مدير الإدارة

السيدة / ابتسام على العبيد

تليفون : - 4820587

فاكس : - 4820578

E. mail:alobaid @ epa . Org . kw البريد الإلكتروني

- النشاطات التي تمت بهدف التوعية في مجال مكافحة التصحر وأهمية إعداد برنامج العمل الوطني هي : -  
1 - عقد حلقة نقاشية حول مشاكل التصحر والجهات المعنية وذلك ضمن الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر خلال العامين 98 - 99 ..  
2 - المشاركة في الندوات والدورات المقامة في مواضيع التصحر وموارد المياه سواء لدى الهيئة أو جهات الدولة الآخر

- 3 - المشاركة بالمؤتمرات الداخلية والخارجية
- 4 - التنظيم لمعرض بيئي عن مشكلة ومظاهر التصحر في دولة الكويت بمشاركة الجهات ذات العلاقة
- 5 - المشاركة باستمرار في نشر الوعي بكتابة المقالات في الصحف اليومية أو في مجلة بيئتنا التي تصدر عن الهيئة العامة للبيئة .
- 6- استضافة الكويت للدورة التدريبية " تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات في مجال مكافحة التصحر " والتي تنظمها بالتعاون مع الأمانة الفنية لجامعة الدول العربية ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في 8 - 10 مايو 2000 .
- يتم حاليا الإعداد لبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر في دولة الكويت .
- سوف يعرض التقرير الوطني لدولة الكويت على مؤتمر الأطراف الرابع وسوف يسلم لسكرتارية الاتفاقية مع نهاية شهر إبريل 2000 على شكل تقرير مطبوع وقرص كمبيوتر .
- الجهات الأخرى العاملة في مجال مكافحة التصحر والتي سوف تشارك في إعداد برنامج العمل الوطني بالإضافة إلى الهيئة العامة للبيئة هي جامعة الكويت ، معهد الكويت للأبحاث العلمية ، الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية ، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، الإدارة العامة للطيران المدني ( إدارة الأرصاد الجوية ) ، بلدية الكويت ، شركة نفط الكويت ، وزارة الأشغال العامة ، وزارة الكهرباء والماء ، وزارة التخطيط ، الجمعية الكويتية لحماية البيئة ، النادي العلمي ، اتحاد المزارعين الكويتين ، جمعية المهندسين الكويتية .
- الإستراتيجيات أو الخطط أو البرامج الأخرى تتمثل في الإستراتيجية البيئية لدولة الكويت ، الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي ، الإدارة المتكاملة للتنمية الساحلية .
- يستخدم نظام لقواعد البيانات لدي الهيئة والجهات الأخرى إضافة إلى استخدام نظام المعلومات الجغرافية واتصالها واشتراكها في نظم المعلومات الدولية .
- يتم تدريب الكوادر الوطنية العاملة في مجال مكافحة التصحر باستمرار وذلك عن طريق الدورات التدريبية الداخلية والخارجية والمؤتمرات ومن خلال التدريب بالعمل في المشاريع والأبحاث الخاصة برصد وتقييم المناطق الصحراوية وذلك بهدف التأهيل والمتابعة على المستوي الوطني والإقليمي والدولي .